

"التاريخ من الخارج: الهوية الوطنية والمصدر الأجنبي"⁸¹

تعتمد الكتابة التاريخية المعاصرة بصورة كبيرة على المصادر الأجنبية، إذ تلقي روايات الرحالة والعسكريين الغربيين بظلالها "الثقيلة" على الثقافة المحلية، متسببة في ظهور سلبيات عديدة لعل أبرزها: تصوير البحرين وكأنها كيان ضعيف لا يمتلك أي إرادة شعبية أو هوية وطنية، بل يخضع سكانه لكل طامع يتغلب عليهم ويتحكم بمقدراتهم.

ففي التاريخ القديم هيمنت هذه النظرية بصورة مؤسفة على الكتابة التاريخية بحيث تحولت "أرض الفردوس" إلى جزيرة للأموات! وسادت -لفترة طويلة- فرضية دفن موتى الحضارات المجاورة للبحرين في ربوعها.

وعندما بدأت تظهر معالم حضارة دلمون؛ اختلف المنقبون والمؤرخون الغربيون في نسبة هذه الآثار إلى أية حضارة مجاورة، فنسبها بعضهم للفينيقيين والبابليين، ونسبها آخرون للسومريين والآشوريين، دون أن يأخذ الجميع في اعتبارهم إمكانية أن تكون هذه الآثار تمثل دليلاً على وجود حضارة مستقلة قائمة بنفسها.

واستمرت هذه النظرة قائمة إلى أن لفت بيتر كورنول (في مطلع خمسينيات القرن الماضي) انتباه المؤرخين إلى أن دلمون: "لم تكن تحت أي سيطرة أجنبية"، وبأن ما ورد من نصوص حول خضوع مملكة دلمون لبعض تلك القوى كان من قبيل الالتزام بدفع الضرائب والإتاوات دون أن تفقد استقلالها وسيادتها، بل إن المصادر التاريخية تؤكد بأن حكام دلمون كانوا يناورون بين مختلف القوى المتصارعة (وخاصة بين الآشوريين والكلدانيين) لتجنب تعرضهم لغزو أي من هذه القوى.⁸²

وعلى الرغم من هذه المراجعات المهمة فقد استمرت روح التبعية وإلغاء الهوية الوطنية تفرض نفسها على المؤرخين المحدثين، إذ تصور لنا بعض الكتابات المعاصرة أن البحرين في العصور الحديثة كانت هدفاً للاحتلال البرتغالي ومن بعده الفارسي، ومن ثم الاحتلال البريطاني الذي استمر حتى سبعينيات القرن العشرين، دون أن يكون

⁸¹ نشر هذا المقال في: صحيفة الوطن، السنة الرابعة، العدد 1213، 6 أبريل 2009، البحرين. ص. 17.

⁸² بيتر كورنول (1999) دلمون تاريخ البحرين في العصور القديمة، تعريب محمد علي الخزاعي، البحرين. ص 220.

للبحرين أي هوية محلية على صعيد الإدارة وأجهزة الحكم. وهذه نظرة قاصرة تدحضها جميع القرائن التاريخية.

لا شك بأن هناك عوامل عديدة قد أدت إلى هيمنة هذا النمط من التفكير السلبي في السرد التاريخي المعاصر، ومن أبرز هذه العوامل: غياب المصادر التاريخية المحلية، وتوفر كمية أكبر من وثائق القوى الاستعمارية، ولذلك فقد أدى اعتماد الكتابات التاريخية المعاصرة على المصادر الغربية إلى أن يقع الكثير من الكتاب المحليين تحت أسر هيمنة الفكر الغربي في تدوين تاريخ البحرين. ثم لعب التكرار دوره فأصبحت الفرضيات التاريخية حقائق لا يمكن معارضتها بحكم كثرة ورودها وبناء فرضيات أخرى عليها، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر: افتراض قدوم الأساطيل البريطانية لتنظيم حركة الملاحة والتجارة في الخليج العربي، ومن ثم إطلاق وصف القرصنة على حركات المقاومة العربية ضد الاستعمار الغربي؛ فقد كررت بعض المصادر المحلية والإقليمية ما ورد في الوثائق الأجنبية من وسم المقاومة الإسلامية للغزاة الأوروبيين بالقرصنة، وعلق الشيخ عبد الله بن خالد الخليفة على هذه المغالطة بقوله: "وفاتهم أن القرصنة الحقيقيين هم الذين جاؤوا من أقصى الشمال ليحتلوا وينهبوا ويفتكوا بالسكان الأمنين".⁸³ فالمسؤولون الأوروبيون الذين سودوا صفحات الوثائق الغربية كانوا ينتمون إلى قوى استعمارية واجهت مقاومة إسلامية صلبة، ولم تكن هذه القوى محايدة ولا منصفة في تعاملها مع الشعوب الإسلامية التي بذلت أقصى ما في وسعها لمقاومتهم.

وتتضح إشكالية تأثير هيمنة المصادر الغربية في إضعاف الهوية المحلية من خلال استعراض الرواية السائدة عن الأوضاع في البحرين إبان القرن السادس عشر؛ فقد أدت ظاهرة الاعتماد على المصادر البرتغالية والبريطانية بصورة أساسية في تلك الفترة إلى تبني روايات تاريخية تختلف مع واقع الأحداث، بحيث أخذت القوى الامبريالية الطامعة تظهر بمظهر المطور والمحدث للشعوب الشرقية المتخلفة والمتصارعة فيما بينها.

والحقيقة هي أن الغزو البرتغالي لم يكن يحمل في طياته جذور التحديث والتطوير، بل كان الفساد الإداري والمالي من أهم ملامح الإمبراطورية البرتغالية الشرقية.

⁸³ عبد الله بن خالد الخليفة (1994) "تاريخ البحرين الحديث في المصادر المحلية"، الوثيقة، ع

26، يوليو 1994، مركز الوثائق التاريخية، البحرين، ص. ص 8-24.

ومن ضمن ذلك التأثير؛ ما أسبغه المؤرخ البحريني ناصر الخيري على البرتغاليين من أوصاف لا يستحقونها، وادعائه بأنهم قد تبنوا برنامج إصلاح شامل في البحرين، فادعى الخيري بأن البرتغاليين في البحرين: "أصلحوا الري وغمروا الأراضي بالماء العذب، وحسنوا حالة البلاد الزراعية تحسناً عظيماً، فزرعوا فيها الحنطة والشعير والقطن وجلبوا إليها أنواع أصول الفواكه من الهند وغيرها، فترفعت الحالة الزراعية وصدرت منها المحصولات إلى بلاد الهند وغيرها بالمقادير الكبيرة".⁸⁴

وعلى الشاكلة نفسها كتب محمد التاجر حول الإنجازات "المزعومة" للبرتغاليين في البحرين قائلاً: "وتوحد هؤلاء بحكم البلاد الوافر والخير الكثير، وحسنوا حالة مغاص اللؤلؤ وسهلوا أسباب إخراجها، ورتبوا أوزانه وقدروها، وأصلحوا الأراضي وشجعوا الزراعة، فزرعوا فيها القطن والحنطة والشعير والرز، وشادوا بها القصور العالية والحدائق الغناء الناضرة، وجلبوا إليها أنواع الفواكه والأزهار وغير ذلك".⁸⁵

والحقيقة هي أن البرتغاليين لم يتدخلوا في مهنة الغوص بصورة مباشرة، ولم يكن لهم أي تأثير على تطور النشاط الزراعي في البحرين، بل كان قطاعا الغوص والزراعة يشهدان تطوراً كبيراً قبل الغزو البرتغالي للبحرين عام 1521، ففي سنة 1498 تعرض الجغرافي الشهير أحمد بن ماجد لوصف جزر البحرين بإسهاب؛ فتحدث عن حركة الغوص التي تستقطب نحواً من ألف مركب.⁸⁶

وفي سنة 1503 أكد الرحالة الإيطالي فارتيمو وجود عدد كبير من السفن التابعة لمختلف الأقاليم حول البحرين التي يحكمها سلطان مسلم.⁸⁷

⁸⁴ ناصر بن جوهر بن مبارك خيري (2003) *قلائد البحرين في تاريخ البحرين*، تقديم ودراسة عبد الرحمن بن عبد الله الشقير، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين. ص.ص 195-196.

⁸⁵ محمد علي التاجر (1994) *عقد اللال في تاريخ أوام*، إعداد وتقديم إبراهيم بشمي، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين. ص.94.

⁸⁶ شهاب الدين أحمد بن ماجد (1989) *الفوائد في أصول علم البحر والقواعد والفصول*، تحقيق إبراهيم خوري، مركز الدراسات والوثائق، راس الخيمة. ص.69.

⁸⁷ عبد الرحمن عبد الله الشيخ، ترجمة وتعليق (1994) *رحلات فارتيمو*، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة. ص.89.

كما تحدث ابن ماجد عن الثروة الحيوانية والإنتاج الزراعي في البحرين بقوله: "وفيها جملة من النخيل المثمرات اللواتي تضرب بها الأوصاف، والخيل والإبل والبقر والأغنام، وفيها عيون جارية ورمان وتين واطرنج وليم".⁸⁸

وتؤيد المصادر البرتغالية ما ذكره ابن ماجد من وجود حركة زراعية نشطة في البحرين قبل قيامهم بغزوها، إذ كانت تشمل منتجاتها الزراعية: التمور والفواكه والرمان والخوخ والتين ومختلف أنواع الخضروات، حيث شبهها بباروس بشبه جزيرة أيبيريا التي يكثر فيها إنتاج الفواكه، معللاً ذلك بأن: "موضع تلك الجزيرة (البحرين) في حد ذاته منخفض، وهي كثيرة النخيل وشديدة الرطوبة والخضرة، حتى إنه أينما حفر السكان يجدون الماء".⁸⁹

ولم يتوقف الكتاب المحدثون عند ذلك الحد من تمجيد الغزاة البرتغاليين، بل تعدوا ذلك لينسبوا لهم فضل تشييد قلعة البحرين! فقد أكد جمال زكريا بأنه: "إلى أفونسو دلبوكيرك ينسب بناء مجموعة من الحصون البرتغالية التي وصفت بالحصون التي لا تقهر في كل من هرمز ومسقط والبحرين، ولا تزال هذه الحصون باقية إلى يومنا هذا".⁹⁰ وإذا أخذنا في الاعتبار أن أفونسو دلبوكيرك قد مات سنة 1515، ولم تطأ قدمه أرض البحرين، فما هو المسوغ أن ينسب له بناء قلعة البحرين التاريخية التي تعتبر من أهم رموز الهوية الوطنية منذ أقدم العصور؟

وهل يستحق منا دلبوكيرك هذه الإشادة التي تصل إلى حد نسبة إنجازات له، هي في الحقيقة من إنجازات شعب البحرين وجزء من تراثه العريق؟

ثم ينتقل المصنف ليتحدث عن الغزو البرتغالي للبحرين سنة 1521، قائلاً: "وتم تعيين حاكم من هرمز على البحرين يستند على حامية برتغالية، وفضلاً عن ذلك فقد بادر البرتغاليون ببناء قلعة ضخمة في الجزيرة الكبرى لا تزال أطلالها قائمة حتى يومنا

⁸⁸ أحمد بن ماجد (1989) مصدر سابق، ص 69.

⁸⁹ Joao de Barros (1945-46) *I Asia. Dos feitos que os Portugueses fizeram no decubrimento e conquista dos mares e terras do Oriente*. Lisbon, 7th edition. 4/317

⁹⁰ جمال زكريا قاسم (1985) *الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات العربية في عصر التوسع الأوروبي الأول 1507-1840*، دار الفكر العربي، القاهرة. ص 69. ص 52.

هذا"، علماً بأن المؤلف يشير في الكتاب نفسه إلى وجود قلعة البحرين قبل قدوم البرتغاليين؛ حيث يسوق نص ابن إياس الذي يتحدث فيه عن تملك البرتغاليين لقلعة البحرين بعد قتلهم مقرن بن زامل، والتي يقول فيها ابن إياس: "وملكوا قلعته التي هناك".⁹¹

والتحقيق في ذلك هو أن قلعة البحرين كانت موجودة منذ العصور القديمة، ولكن بعد تعرضها لقصف المدافع البرتغالية في غزوتي عام 1521 و1529، أمر الحاكم البحريني المخضرم الرئيس محمود مراد شاه بترميمها، مستعيناً في ذلك بالمهندس البرتغالي كفالهو، وتم إنجاز ذلك العمل عام 1561، ثم حرص الرئيس محمود مراد على تخليد اسمه في هذا الصرح الشهير من خلال النقش على صخرة لا تزال موجودة في موقع القلعة، ونصها:

"في ضمن شهر شعبان من سنة ثمان وستين وتسعمائة وافق الفراغ من قطع مائة ألف صخرة لتجديد بروج قلعة البحرين وذلك إبان وزارة الوزير الأعظم جلال الدين محمود شاه على يد العبد فيروز".

ويلاحظ في هذا النص عدم ورود أي ذكر للبرتغاليين أو الهرمزيين، بل ورد اسم محمود مراد شاه منفرداً باعتباره حاكم البحرين المستقل عن أي سلطة خارجية، وذلك بخلاف الكتابة التي تركها البرتغاليون على القلعة التي شيدها في مسقط، عام 1588، ونصها: "على عهد صاحب الجلالة والعظمة فيليب صاحب الاسم الأول ملكنا المفدى، وفي السنة الثامنة بعد اعتلائه عرش البرتغالي، فلقد أمر دون دوارت دي منزيس، وبعد انتصاره في الهند أن يقوم ببناء هذه القلعة".

بل إن الأنكى من ذلك هو أن يتحدث المؤرخون المحليون عن إنجازات الاستعمار البرتغالي في تطوير الاقتصاد المحلي وتشبيد قلعة لهم في البحرين، في الوقت الذي تفصل فيه الوثائق البرتغالية الحديث عن الآثار السلبية التي تسببت بها حملتهم عام 1521 على اقتصاد البحرين وتجارته، وما أوقعوه من اضطهاد وتنكيل في حق السكان المحليين، بالإضافة إلى وصف الدمار الذي أحدثته مدافعهم في قلعة البحرين سنة 1529!

لا شك بأن الكتابة التاريخية المحلية تواجه أزمة حضارية تتعلق بنفي كل إنجاز محلي، وإسباغ إنجازات وهمية للقوى الاستعمارية.

⁹¹ المرجع السابق، ص.ص 67-77.

وفي خضم الحديث عن القادة العسكريين البرتغاليين والفرنسيين والهولنديين والبريطانيين و"إنجازاتهم" في الشرق؛ تغيب القيادات المحلية بصورة شبه كاملة من السرد التاريخي، وتضيع فرص البحث في أنظمة الإدارة والحكم المحلي في البحرين عبر مختلف العصور.

ولذلك فإن التحدي الأكبر لدى المؤرخ المعاصر، يكمن في القدرة على تحقيق التوازن بين المصادر المحلية والمصادر الغربية على حد سواء، ومن ثم الانطلاق لسبر أغوار تطور مؤسسات الحكم وأجهزة الإدارة المحلية وتحليل المكونات الحضارية لمجتمع البحرين.